مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش
دراسة تطبيقية*

د. سهيل أبو ميالة**

* تاريخ التسليم: ١٥/ ٢/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٤/ ٥/ ٢٠١٣م.
** أستاذ المحاسبة المساعد/ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية/ فرع نابلس/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى التزام شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش من وجهة نظر المديرين الماليين.

تكونت عينة الدراسة من (٣٩) مديراً مالياً، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة مكونة من (٤٠) فقرة، تضمنت ستة مجالات رئيسة، يجيب عنها المديرون الماليون في تلك الشركات، وتأكد الباحث من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات، رمَّزت وأدخلت للحاسوب، وعولجت إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) . ومن أهم نتائج الدراسة التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش بدرجة عالية، وأن أهم المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش، هو نقص المؤهلات العلمية والخبرة العملية لدى موظفي القسم المالي. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قُدِّمت مجموعة من التوصيات الرامية إلى ضرورة قيام شركات المساهمة العامة بزيادة الوعي والاهتمام بتطبيق أبعاد برامج الحماية من الغش كافة بشكل شامل وبدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة.

الكلمات المفتاحية: برامج الحماية من الغش، تقويم مخاطر الغش، البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، الاتصال والمعلومات،

Abstract:

This study aims at identifying the extent the application of antifraud programs in companies listed in Palestine Exchange.

Method: *the sample of the study consists of (39) who are financial managers at the listed companies. A questionnaire containing six of major domains was used. The study data was processed by the Statistical Package of Social Science (SPSS) . Findings: the study results show that there is a high degree of commitment in the companies listed in Palestine Exchange applying the antifraud programs. Also, they show that the obstacles which encounter the application of antifraud programs are the lack of academic qualifications and practical experience among the employees of the financial department. Recommendations: increasing comprehensive and awareness about applying antifraud programs is necessary.*

مقدمة الدراسة وخلفيتها:

في بيئة أعمال اليوم المرتبطة بزيادة المتطلبات التشريعية والتنظيمية، أصبح هناك حاجة ماسة للشركات لفهم مخاطر الغش وتحديدها. إن إمكانية حدوث الغش يُمكن أَن تُخفَّض بتطبيق برامج الحماية من الغش الفعالة، التي يُمكن أَن تحدد الغش بطريقة مناسبة، وتُقلل الضرر الناتج عن حدوثه. كما أن منع الغش وكشفه يُمكن أَن يساعد الشركات على إنجاز أعمالها، وتحقيق أهدافها، وتوفير التكاليف المرتبطة بحدوث الغش. وخلال العقد الماضي كان هناك عدد من حالات الغش التي اُكتشفت لدى الشركات في أنحاء العالم كافة، ومن هذه الحالات Enron, WorldCom, Cendant, Adelphia, Parmalat, Royal Ahold, and Vivendi,. ففي الولايات المتحدة الأميركية، واستجابة للمخاوف المتعلقة بإمكانية استمرار حدوث الغش في التقارير المالية، أدّى إلى الاهتمام، وإجراء تعديلات وتشريعات جديدة يُمكن أَن تُخفض الغش المحاسبي والأنواع الأخرى من الغش المتعلقة بالشركات، كان من أبرزها قانون تعليمات ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ (Uzun,et al, 2004) .

لقد أشار عدد من الباحثين إلى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وارتكاب الغش في الشركات، ويجمعون على أن تطبيق آليات حاكمية مؤسسية قوية سيعمل على تخفيض الفرصة لارتكاب الغش (chen & lin, 2007) . ويضيف (Durbin, 2007) أن الشركات إذا ما التزمت بتطبيق تعليمات ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ ومعيار التدقيق الأميركي رقم (٩٩) ، والذي يتطلب من المدققين الخارجيين الاستفسار عن أنظمة الرقابة الداخلية وبرامج الحماية من الغش لمنع الغش وكشفه، ومعيار التدقيق الثاني والمتعلق بتدقيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية الصادرة عن مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة، فإن تبني برامج الحماية من الغش، سوف تعمل على حماية حملة الأسهم، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وأن الشركات التي تقوم باكتشاف حالات الغش بأسلوب فعال، وفي الوقت المناسب سيؤدي ذلك إلى تحسين أسعار أسهمها في السوق المالي، كذلك فإن تبني برامج الحماية من الغش سوف يسهل عمل كل من المدقق الداخلي والخارجي، فالمدقق الداخلي يحتاج للتأكد من قيام الشركة بتحديد مخاطر الغش لتصميم اختبارات معينة لتلك المخاطر، وبالآتي التخفيف من مخاوف المدققين الخارجيين. وبالآتي فإن تلك البرامج تجعل عمل المدققين الداخليين والخارجيين أكثر سهولة وفاعلية، وبالآتي الحفاظ على أجور تدقيق منخفضة.

يكاد يجمع الباحثون أن هناك ثلاثة عناصر رئيسة لارتكاب حالات الغش في الشركات، ويطلقون عليها مثلث الغش، (Albrecht, et al, 2006a) وهي: الضغط المحسوس: حيث إن مرتكبي حالات الغش يكون دافعهم الرئيس الحاجة المالية، فبالرغم من وجود ضغوط غير مالية قد تحفز على ارتكاب الغش وتشجعه مثل الحاجة إلى نتائج تكون أفضل من الأداء الفعلي، والإحباط في العمل. والفرصة المحسوسة التي تسمح بارتكاب الغش: فالمديرون التنفيذيون الذين يعتقدون أنهم سيُكشفون عند ممارستهم للغش ويعاقبون، فإنهم نادراً ما يقومون بالغش، ولكن المديرين الذين يعتقدون أن لديهم فرصة لارتكاب الغش وإخفائه ناجمة عن ضعف مجلس الإدارة أو عدم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، فإنهم سيستفيدون من تلك الفرصة، ويرتكبون الغش في شركاتهم. وأخيرا التبرير: فمرتكبو الغش يكون لديهم تبرير لارتكابهم للغش وجعله مقبولاً، فعلى سبيل المثال قد يبرر المديرون التنفيذيون استخدامهم لممارسات محاسبية غير مقبولة بهدف المحافظة على أسعار مرتفعة لأسهم شركاتهم في السوق المالي (Albrecht, et al. , 2006b) .

ويضيف (Albrecht, et al. , 2004) أن هناك عدداً من الأسباب تكمن خلف حالات الغش التي اكتشفت في الشركات مثل (Parmalat, Adelphia, Enron, WorldCom, Cendant) وهي: إخفاء المشكلات والأعمال غير الأخلاقية نتيجة توسع الاقتصاديات في تسعينيات القرن الماضي. والفساد الأخلاقي الذي كان سائداً في الولايات المتحدة وحول العالم. وخطأ الشركات في تحديد حوافز المديرين بصورة صحيحة، وضخامة حجم الدين ودرجة الرفع المالي في تلك الشركات. وطبيعة المبادئ المحاسبة المتعارف عليها المستخدمة في الشركات الأميركية، والتي تختلف عن كثير من الدول الأخرى. والسلوك الانتهازي لبعض مكاتب التدقيق في تقديمها للخدمات الأخرى للشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها. والتوقعات غير الواقعية لمحللي وول ستريت.

وانطلاقا مما تقدم من أهمية تطبيق الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبرامج الحماية من الغش، وما يترتب على ذلك من تحقيق مزايا عدة للشركات وتجنيبها مواجهة كثير من المشكلات والصعوبات نتيجة عدم تطبيقها لتلك البرامج، جاءت فكرة هذه الدراسة في معرفة مدى تطبيق برامج الحماية من الغش المتعارف عليها في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من المعروف أن إدارة الشركة مسئولة عن تصميم أنظمة الرقابة الداخلية، والإجراءات كافة التي من شأنها المساعدة على منع حالات الغش واكتشافها. فقد جاءت المادة ٤٠٤

من قانون Sarbanes Oxley لعام ٢٠٠٢ لتزيد من مسئولية إدارة الشركة وتفرض عليها تقويم أنظمة الرقابة الداخلية على عمليات الإبلاغ المالي، وبما أن إدارة الشركة مسئولة عن تقويم تصميم وفاعلية تشغيل برامج الحماية من الغش وتزويد التوثيق الكافي لتقويم برامجها وتوصياتها يجب أن تتضمن العيوب في تلك البرامج، كذلك فإن المدقق يجب أن يقيم فاعلية تلك البرامج. **ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

١. هل تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإنشاء بيئة رقابية ملائمة؟ .

٢. هل تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإجراء تقويم لمخاطر الغش؟ .

٣. هل تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها؟ .

٤. هل تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتبادل المعلومات والاتصال حول برامج الحماية من الغش للأطراف الداخلية والخارجية للشركة؟.

٥. هل تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش؟ .

٦. ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق برامج الحماية من الغش في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟ .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول استكشاف مدى تطبيق برامج الحماية من الغش في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبالآتي تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقها، فتؤدي برامج الحماية من الغش دوراً مهماً في ضمان جودة إعداد التقارير المالية المتعلقة بالشركات.

جاءت هذه الدراسة من أجل إلقاء الضوء على أهمية تطبيق برامج الحماية من الغش في البيئة الفلسطينية، وذلك انطلاقاً من الدور الكبير الذي تؤديه تلك البرامج في منع حالات الغش وكشفها، وتوفير الشفافية والمصداقية للقوائم المالية، وخفض قدرة إدارة الشركات على التلاعب بتلك القوائم، وبالآتي تعزيز ثقة المستثمرين وحمايتهم، ومن ثم المساعدة في تحسين حوكمة الشركات وتعزيزها.

أهداف الدراسة:

من العرض السابق لمشكلة الدراسة، وما تحاول الإجابة عنه من أسئلة، يمكن الاستدلال بأن هدف الدراسة هو التعرف إلى مدى تطبيق برامج الحماية من الغش في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، **وبالآتي يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة**:

١. مدى قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإنشاء بيئة رقابية ملائمة.

٢. مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإجراء تقويم لمخاطر الغش.

٣. مدى قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها.

٤. مدى قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتبادل الاتصال والمعلومات حول برامج الحماية من الغش للأطراف الداخلية والخارجية للشركة.

٥. مدى قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش.

٦. المعوقات التي تحول دون تطبيق برامج الحماية من الغش في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

فرضيات الدراسة:

لقد أجاب الباحث عن مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات الآتية:

◄ **الفرضية الأولى**: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين إيجاد بيئة رقابية ملائمة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه".

◄ **الفرضية الثانية**: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين إجراء تقويم لمخاطر الغش".

◄ **الفرضية الثالثة**: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين تصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها".

◄ **الفرضية الرابعة**: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين تبادل الاتصال للمعلومات حول برامج الحماية من الغش مع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة".

◄ **الفرضية الخامسة**: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين مراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش".

◄ **الفرضية السادسة**: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين مراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش".

متغيرات الدراسة:

- ♦ المتغير التابع = تطبيق برامج الحماية من الغش.
- ♦ المتغيرات المستقلة: – إنشاء بيئة رقابية.
- تقويم مخاطر الغش.
- تصميم أنشطة رقابية.
- تبادل الاتصال والمعلومات للأطراف الداخلية والخارجية.
- مراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش.
- المعوقات التي تحول دون تطبيق برامج الحماية من الغش.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

أجرى (**النزلي، ٢٠٠٩**) دراسة تحليلية بعنوان: «ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية». هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية مجالس الإدارة، ومدققي الحسابات عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك

تحديد مسؤوليتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة اتفقت، وبدرجة مرتفعة نسبياً على أن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، و مدققي حسابات تلك الشركات مسؤولون عن توفير الظروف والشروط البيئية اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات، كما اتفقت آراء تلك الفئات أيضاً على أن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمون في الواقع العملي بتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

وأجرى (**المومني والبدور، ٢٠٠٨**) دراسة تطبيقية بعنوان: « مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه» هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، فقد قام الباحثان بتوزيع استبانة على عينة قصدية بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان. وقد بينت نتائج الباحثين أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش، والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك التزامهم باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

وأجرى (**دحدوح، ٢٠٠٦**) دراسة بعنوان: « مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه». هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مدقق الحسابات، حيث تعد مشكلة التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه أمراً ذا أهمية خاصة في الوقت الحالي، وذلك بعد ظهور مشكلات مالية في عدد من كبرى منشآت الأعمال على المستوى العالمي، الأمر الذي ارتبط بمصداقية مهنة التدقيق. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج العلمي، حيث طوِّرت استبانة وزعت على عينة من مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية مكونة من (١٥٠) مكتب، وعينة أخرى من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مكونة

من (٥٣) مديراً مالياً، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وهي عوامل مرتبطة بمدقق الحسابات، وبالمنشأة وإدارتها، وبالإصدارات المهنية وبعوامل أخرى، وخلصت الدراسة إلى أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلاً عن أن اكتشاف التضليل يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هناك تأثير للعوامل الدينية والاجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

أجرى **(Rezaee, 2004)** دراسة تحليلية بعنوان " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti- fraud education, programs, and auditing " هدفت إلى توضيح الطرق التي تساعد علي استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية، ومهنة التدقيق في المجتمع الأمريكي، وبخاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي، وما تبعها من آثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة، وبينت نتائج الدراسة أن ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة التدقيق يرجع إلى تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة (المسجلة بالبورصة) ، وما تبع ذلك من إفلاس عدد من هذه الشركات، وأن استعادة الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، والمنظمين، والجهات المسئولة عن إصدار معايير التدقيق، ومجتمع الأعمال، ومهنة المحاسبة. وقدمت الدراسة عدداً من المقترحات التي تساعد المهنة في استعادة ثقة المجتمع منها: ضرورة قيام مدققي الحسابات بتطوير أساليب مهنة التدقيق من خلال استخدام إجراءات أكثر موضوعية وفعالية، ومعايير مناسبة لكشف الغش المحاسبي ومنعه، واستمرارهم في تلقي البرامج التدريبية والتعليمية، التي تضمن استمرارية تركيزهم على تطبيق إجراءات تدقيق ملائمة لكشف الغش ومنعه.

وأجرى **(Smith, 2005)** دراسة تحليلية بعنوان "«Accountability in EDI Systems to Prevent Employee Fraud» هدفت إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بأنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات، كخطوة مبدئية للوقوف على أهم الأدوات الرقابية الفاعلة للحد من أو الحماية من غش الموظفين، وبخاصة المسموح لهم استخدام هذا النظام لإتمام معاملات الشركة مع الطرف الثاني للتعامل. وبينت الدراسة أن بعض الموظفين يحاولون تنفيذ عمليات غش مالي بسبب عدم قدرتهم على تحقيق النجاح الشخصي بطرق قانونية وأخلاقية، وذلك من خلال الاستخدام غير المرخص به للعمل على أنظمة التبادل الإلكتروني حيث يقومون بتزوير البيانات أو تزييفها لتحقيق أهدافهم الشخصية. وللحد من مثل هذه العمليات، يجب أن يصحب نظام التبادل الإلكتروني أدوات رقابية داخلية وخارجية ملائمة، تمنع محاولات التلاعب أو الإدخال الخطأ للبيانات.

كما أجرى **(Rezaee, 2005)** دراسة تحليلية بعنوان «Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud» هدفت إلى دراسة كيفية الحد من الغش المحاسبي في أسواق المال الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أن غش القوائم المالية، كلَّف أعضاء الأسواق المالية (المستثمرين، والدائنين، والمتقاعدين، والموظفين) في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٥٠٠ بليون دولار خلال السنوات العديدة الماضية. وأكدت الدراسة أن الغش المحاسبي يمثل تهديداً كبيراً للمتعاملين في هذه الأسواق، ويؤدي إلى تراجع الثقة في مهنة التدقيق، وعدم مصداقية المعلومات المنشورة في هذه القوائم، وأنه سلوك غير مقبول وغير شرعي للشركة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أسباب غش القوائم المالية يمكن أن يكون بسبب ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة، وعدم فاعلية حوكمة الشركات، ومستوى ضعيف لوظائف التدقيق. وخلصت الدراسة إلى أن أهم استراتيجيات كشف حوادث الغش المحاسبي وحمايتها يمكن أن تتمثل بتطبيق برامج الوقاية من الغش، وذلك من خلال تطبيق إجراءات وسياسات ملائمة في عملية التدقيق، وكفاءة التدقيق الداخلي وفاعليته، كخط دفاعي أول ضد الغش، وتدقيق العمليات الأكثر عرضة للغش، وتحقيق كفاءة حوكمة الشركة عن طريق تفعيل أساليب محاسبة المسئولية الإدارية والمالية لأداء المسئولين.

كذلك أجرى **(Ericksonm, et al. , 2006)** دراسة اختبارية بعنوان ""Is There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud?" هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل حوافز المديرين التنفيذيين في الشركة، وحالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية، وقد افترضت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين حوافز المديرين التنفيذيين في الشركة، وفرص حدوث الغش المحاسبي، ولاختبار هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على تحليل هذه الظاهرة على عينة من الشركات الأمريكية التي اختيرت من بين الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من كانون الثاني ١٩٩٦ حتى تشرين الثاني ٢٠٠٣، والتي اُتهمت من قبل هيئة الأوراق المالية بارتكابهما للغش، وقد شملت عينة الدراسة على ٥٠ شركة متهمة بغش محاسبي. وقد قُورنت العينة السابقة مع عينتين رقابيتين، الأولى مكونة من ١٠٠ شركة (غير متهمة بغش محاسبي) مماثلة لعينة الدراسة، أما المجموعة الثانية فكانت باقي الشركات المسجلة خلال فترة الدراسة، ولكنها غير مماثلة لعينة الدراسة الأساسية. ومن نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط ذي أهمية جوهرية بين الغش المحاسبي في القوائم المالية للشركات التي اتهمتها هيئة الأوراق المالية الأميركية، وبين حساسية التغير في أسعار الأسهم أو خياراتها التي يحتفظ بها المديرون في محفظتهم المالية. أما باستخدام الانحدار اللوجيستي بين عينة الدراسة

والعينة غير المماثلة، فكان هناك ارتباط جوهري بين الغش المحاسبي وحساسية التغير في أسعار الأسهم التي يحتفظ بها المديرون التنفيذيون، عندما لا يتم إدراج المتغيرات الرقابية في التحليل.

وأجرى **(Adams, et al. , 2006)** دراسة ميدانية بعنوان «Fraud Prevention» حاولت تقديم بعض النقاط المهمة، في سبيل وضع برنامج فعال للحماية من وقوع غش مالي بأي شركة، وبخاصة بعد تفاقم هذه المشكلة للشركات الأمريكية، خلال فترة أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحالي. وبينت الدراسة أن تطوير برنامج للحماية من الغش، يتطلب وضع تصور دقيق لحالات خطر الغش الحالي في الشركات، وهذا بدوره يتطلب معرفة الهدف الرئيس للشركة محل البرنامج، ثقافتها، وافتراضات السلوك الاجتماعي لموظفيها، ومقابلات مع رئيس لجنة التدقيق والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لما لديهم من فهم قوي عن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة والصناعة التي تنتمي لها، وإمكانية تحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر في الشركة. وأشارت الدراسة كذلك أن تبني الشركة لخطوط الاتصال الساخنة وبرنامج السلوك الاجتماعي باعتبارهما من أكثر العناصر فاعلية نحو أجندة الحماية من الغش. وخلصت الدراسة إلى أن يجب على الشركة ومدقق حساباتها تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتقويمها بطريقة أكثر فاعلية، لأن السلطة التنفيذية العليا بالشركة تعد أكثر الأطراف مسئولية عن ظهور حالات الغش المالي، وبالآتي يجب على الإدارة وضع ضغوط كبيرة على أنظمة الرقابة الداخلية، بما يساعد على كشف مثل هذه الحالات.

أأجرى **(Bierstaker, et al, 2006)** دراسة ميدانية بعنوان «Accountants› per-ceptions regarding fraud detection and prevention methods» هدفت إلى فحص مدى استخدام المحاسبين ومدققي الحسابات وفاحصي الغش لطرق كشف الغش ومنعه، وتصوراتهم حول فعالية تلك الطرق. وقد شملت عينة الدراسة ٨٦ من المحاسبين ومدققي الحسابات وفاحصي الغش. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كلاً من الجدار الناري، وحماية كلمة السر، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها كانت الأكثر استخداماً في محاربة الغش.

كذلك أجرى **(Efendi, et al. , 2007)** دراسة تحليلية بعنوان "«Why do corporate managers misstate financial statements? The role of option compensation and other factors» هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من سلسلة الحوافز التي أدت إلى تحريف القوائم المالية في نهاية فقاعة السوق المالي نهاية عام ١٩٩٠. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن احتمال التلاعب في القوائم المالية يكون عندما يمتلك

الرئيس التنفيذي للشركة حصة كبيرة في خيارات أسهم رأس المال. وأشارت النتائج أيضا إلى أن تحريف القوائم المالية يكون أكثر في الشركات التي تكون ملتزمة بتغطية الفوائد على ديونها. كما أشارت النتائج إلى أن تكاليف الوكالة ترتفع، والمبالغة في تقدير قيمة الأسهم بسبب قيام المديرين التنفيذيين باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم سعر السهم.

أما **(Chen & Lin 2007)** فقد أجريا دراسة تحليلية بعنوان «Corporate Governance and Fraud Evidence from china» تناولت بيان كيفية تأثير حوكمة الشركات على احتمال حدوث الغش في الشركات، واشتملت عينة الدراسة على ١٧٦ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الصينية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥. منها ٨٨ شركة حصل فيها غش و٨٨ شركة أخرى لم تتعرض لحالات الغش. واستخدمت الدراسة الانحدار اللوغاريتمي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة هو أقل بالنسبة للشركات التي تعاني من احتيال، مقارنة مع الشركات التي لم يحدث فيها احتيال. وأن الشركات التي يكون فيها المدير التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة تكون عرضة أكثر لارتكاب الغش من الشركات الأخرى، وأن الحوافز المالية التي يحصل عليها المديرون التنفيذيون في الشركات التي تعاني من الاحتيال هي أكبر من الشركات التي لا تعاني من الاحتيال.

وأجرى **(Guan, et al. , 2007)** دراسة ميدانية بعنوان « Can Investors Detect Fraud Using Financial Statements: An Exploratory Study» هدفت إلى البحث في مسألة ما إذا كان يمكن للمستثمرين كشف غش الإدارة باستخدام القوائم المالية للشركات، وذلك باستخدام النسب المالية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات المحتالة، وقد شملت عينة الدراسة ٦٨ شركة، حدث فيها حالات غش حددتها هيئة الأوراق المالية الأميركية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحليل النسب المالية إلى حد كبير غير فعال في كشف تحريف القوائم المالية.

كذلك أجرى **(Skousen, et al. , 2009)** دراسة تجريبية بعنوان «Detecting and predicting financial statement fraud: The effectiveness of the fraud triangle and SAS No. 99» اختبرت تجريبياً مدى فاعلية نظرية (Cressey›s 1953) إطار عامل خطر الغش المتبنى في معيار التدقيق رقم ٩٩ في كشف الغش في التقارير المالية. وفقاً لنظرية Cressey›s، فإن الضغط والفرص والتبرير دائماً موجودة في حالات الغش. وطوَّر الباحثون متغيرات تكون بمثابة مقاييس للضغط والفرص والتبرير، واُختبرت هذه المتغيرات باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور والمتعلقة بمجموعة من الشركات التي حدث فيها غش ومطابقتها مع مجموعة أخرى من الشركات التي لم يحدث فيها غش. ومن

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النمو السريع في الأصول والاحتياجات النقدية المتزايدة والتمويل الخارجي يزيد من احتمالات ارتكاب الغش. كما أن الملكية الداخلية لأسهم الشركة (المديرون التنفيذيون) مقابل الملكية الخارجية (حملة الأسهم) ، والسيطرة على مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة حالات الغش في القوائم المالية. والتوسع في عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق، يرتبط سلبا على ارتكاب الغش.

التعقيب على الدراسات السابقة:

نلاحظ من عرض الدراسات السابقة المختلفة للموضوع أنها تناولت سلسلة الحوافز التي أدت إلى تحريف القوائم المالية وتشويهها، وأهم الطرق للحد من الغش المحاسبي وبالآتي المساهمة في إعادة ثقة المجتمع بتلك القوائم، كما تناولت تلك الدراسات اختبار العلاقة بين هيكل حوافز المديرين التنفيذيين في الشركات، وبين حالات الغش المحاسبي بالقوائم المالية. وحاولت تقديم بعض التوصيات لضمان استخدام وتفعيل برامج الحماية من الغش لضمان حماية موجودات الشركة من التلاعب وتحريف القوائم المالية، لما لذلك من تداعيات مهمة على مركز الشركة وسمعتها. وبالآتي جاءت هذه الدراسة محاولة بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش.

واستفاد الباحثان من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة، وتصميم الدراسة ووضع فرضياتها، وتحديد مشكلتها، ومناقشة نتائجها. **وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدارسات السابقة ما يأتي**:

١. أنها الدراسة الأولى في فلسطين التي تناولت موضوع برامج الحماية من الغش، ومدى التزام شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيقها (حسب علم الباحث) .

٢. جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد في حوكمة الشركات والشفافية، والمساءلة والإفصاح، وحاجة مستخدمي التقارير المالية إلى تقارير مالية خالية من الأخطاء والغش والتحريف.

٣. ستساعد هذه الدراسة في الخروج بنتائج وتوصيات، تعمل على تشجيع الشركات على تطبيق برامج الحماية من الغش التي ستسهم في تحديد الغش بطريقة مناسبة، وتقليل الضرر الناتج عن حدوثه.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لعام ٢٠١٢ البالغ عددها (٤٨) شركة، تتوزع هذه الشركات على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، والصناعة، والتأمين، والاستثمار، والخدمات حسب دليل الشركات الصادر عن بورصة فلسطين، أما عينة الدراسة فقد شملت جميع الشركات ضمن مجتمع الدراسة، وقد وزِّعت الاستبانات عليها. أي اُستخدم أسلوب الحصر الشامل واسترجعت (٣٩) استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (٨١٪) ، وهي نسبة مرتفعة ومعقولة يمكن الاعتماد عليها لأغراض البحث العلمي.

أداة الدراسة:

صُممت استبانة خاصة من أجل معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش، من وجهة نظر المديرين الماليين، **وقد اشتملت أداة الدراسة على جزأين أساسيين هما:**

١. البيانات الشخصية التي تتضمن معلومات عن الشركة، وعن الأشخاص الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة، وتكوَّن هذا القسم من تسعة أسئلة حول الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة، والشهادة المهنية، ومدة مزاولة الشركة لنشاطها، والقطاع الذي تعمل فيه الشركة، وعدد العاملين في الشركة.

٢. تكون هذا الجزء من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وعددها (٤٠) فقرة موزعة على ستة مجالات رئيسة هي: مدى امتلاك الشركات لبيئة رقابية قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه، وعدد فقراته (٧) ، ومدى قيام الشركات بتقويم مخاطر الغش لاكتشاف الغش والإبلاغ عنه، وعدد فقراته (٧) ، ومدى قيام الشركات بتصميم الأنشطة الرقابية لاكتشاف الغش والإبلاغ عنه، وعدد فقراته (٧) ، ومدى قيام الشركات بتوفير قنوات للاتصال والمعلومات قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه، وعدد فقراته (٥) ، ومدى قيام الشركات بتنفيذ أنشطة رقابة برامج الحماية من الغش قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه، وعدد فقراته (٩) ، والمعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش، وعدد فقراته (٥) .

صدق أداة الدراسة وثباتها:

لضمان سلامة أسئلة الدراسة وارتباطها بأهداف الدراسة، فقد عُرضت على عدد من

المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة بمجال المحاسبة والمالية، لإبداء رأيهم في مدى شموليتها من ناحية، ومدى ملاءمتها لقياس الغرض الذي أعدت من أجله من ناحية أخرى، وقد أجمع المحكمون على أن أسئلة الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد أجري التعديل والحذف والإضافة للفقرات التي أجمع عليها (٧٥ ٪) فأكثر من المحكمين. وللتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة (كرونباخ ألفا) لاستخراج معامل الثبات على جميع فقرات الاستبانة، حيث وصل إلى (٩٦٨٪) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض البحث العلمي.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في الأمور الآتية:

١. إن اعتماد استبانة الدراسة أداة لجمع البيانات الأولية من فئات عينة الدراسة، قد تعرض النتائج لمخاطر تحيز إجابات أفراد العينة، مما قد يقلل من دقة النتائج التي تم التوصل إليها وموضوعيتها.

٢. يمكن أن تكون بعض إجابات فئات العينة قد تأثرت بما اعتقدت أنه قد يؤثر سلباً على مصالحها الخاصة، مما قد يفقد هذه الإجابات عنصريْ الدقة والموضوعية.

٣. افترضت هذه الدراسة أن الأداة المستعملة لمعرفة مدى تطبيق برامج الحماية من الغش هي أداة صادقة وصالحة للمجتمع وصالحة للدراسة.

المعالجة الإحصائية:

لقد استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل نتائج الدراسة، **وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتي:**

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

٢. اختبار (ت) للعينة الواحدة One sample T- test

٣. معادلة كرونباخ الفا لاحتساب معامل ثبات أداة الدراسة.

الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة:

خصص الجزء الأول من الاستبانة لتحليل توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والديموغرافية، وكانت النتائج كما يأتي:

١. **مدة مزاولة الشركة لنشاطها:**

الجدول (١)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الشركة لنشاطها

مدة مزاولة الشركة لنشاطها	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٥	١٢,٨
من ٥ – ١٠ سنوات	٦	١٥,٤
من ١١ – ٢٠ سنة	١٧	٤٣,٦
أكثر من ٢٠ سنة	١١	٢٨,٢
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (١) أن ١٢,٨ ٪ من الشركات بلغت مدة مزاولة نشاطها أقل من ٥ سنوات، و ١٥,٤ ٪ من الشركات تراوحت مدة مزاولة نشاطها من ٥– ١٠ سنوات، و ٤٣,٦٪ من الشركات تراوحت مدة مزاولة نشاطها من ١١ – ٢٠ سنة، و ٢٨,٢٪ من الشركات بلغت مدة مزاولة نشاطها أكثر من ٢٠ سنة.

٢. القطاع الذي تعمل فيه الشركة:

الجدول (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع الذي تعمل فيه الشركة

القطاع الذي تعمل فيه الشركة	التكرار	النسبة المئوية
البنوك والخدمات المالية	٩	٢٣,١
الصناعة	٧	١٧,٩
التأمين	٥	١٢,٨
الاستثمار	٧	١٧,٩
الخدمات	١١	٢٨,٣
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٢) أن ٢٣,١٪ من أفراد عينة الدراسة تعمل في قطاع البنوك والخدمات المالية، و ١٧,٩٪ تعمل في قطاع الصناعة، و ١٢,٨٪ تعمل في قطاع التأمين، و ١٧,٩٪ تعمل في قطاع الاستثمار، و ٢٨,٢٪ تعمل في قطاع الخدمات.

٣. عدد العاملين في الشركة

الجدول (٣)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين في الشركة

عدد العاملين في الشركة	التكرار	النسبة المئوية
من ٥ – ١٠	١	٢,٦
من ١١– ٥٠	٢٠	٥١,٣
من ٥١– ١٠٠	١٠	٢٥,٦
أكثر من ١٠٠	٨	٢٠,٥
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٣) أن ٢,٦٪ من أفراد عينة الدراسة يتراوح عدد العاملين فيها من ٥ – ١٠ عمال، و ٥١,٣٪ يتراوح عدد العاملين فيها من ١١ – ٥٠ عامل، وأن ٢٥,٦٪ يتراوح عدد العاملين من ٥١ – ١٠٠ عامل، وأن ٢٠,٥٪ يبلغ عدد العاملين أكثر من عامل.

٤. الجنس:

الجدول (٤)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٨	٧١,٨
أنثى	١١	٢٨,٢
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

تشير التكرارات والنسب الواردة في الجدول (٤) إلى أن النسبة الأكبر من جنس المستجوبين هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (٢٨) ؛ أي ما نسبته (٧١,٨٪) ، في حين أن عدد الإناث بلغ (١١) أي بنسبة (٢٨,٢٪) ، حيث إن معظم شاغلي هذه الوظائف هم من الذكور، وهذا يعكس طبيعة المجتمع الفلسطيني الشرقي، وتوجهات العمالة بالنسبة للذكور، وبخاصة أن العينة تتمثل في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

٥. العمر:

الجدول (٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	٢	٥,١
من ٢٥ – ٣٠ سنة	١٠	٢٥,٦
من ٣١ – ٤٠ سنة	١٣	٣٣,٣
من ٤١ – ٥٠ سنة	١٢	٣٠,٨
٥٠ سنة فأكثر	٢	٥,٢
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٥) أن ٥,١٪ من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من ٢٥ سنة، و٢٥,٦٪ من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من ٢٥ – ٣٠ سنة، و٣٣,٣٪ من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من ٣١ – ٤٠ سنة، و ٣٠,٨٪ من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من ٤١– ٥٠ سنة، و ٥,٢٪ من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أكثر من ٥٠ سنة) .وبالآتي فإن ذلك يدل على الاستفادة من هذا الاختلاف في استطلاع جميع الآراء وبمختلف الفئات العمرية الممكنة.

٦. المؤهل العلمي

الجدول (٦)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دون البكالوريوس	٣	٧,٧
بكالوريوس	٢٤	٦١,٥
ماجستير	١١	٢٨,٢
دكتوراه	١	٢,٦
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٦) أن ٧,٧٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دون البكالوريوس، و ٦١,٥٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و ٢٨,٢٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، و ٢,٦٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه.مما يعني قدرتهم على

فهم فقرات الاستبانة، والإجابة عنها بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها ودقتها من خلال إجراء هذه الدراسة الميدانية، وهذا يعد مؤشرا على توافر الكفاءات العلمية العالية في قطاع الأعمال الفلسطيني.

٧. التخصص العلمي

الجدول (٧)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٢٢	٥٦,٤
إدارة أعمال	٦	١٥,٤
اقتصاد	٢	٥,١
علوم مالية ومصرفية	٩	٢٣,١
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٧) أن ٥٦,٤٪ من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، و ١٥,٤٪ من عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و ٥,١٪ من عينة الدراسة تخصصهم العلمي اقتصاد، و ٢٣,١٪ من عينة الدراسة تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية. وهذا يعكس مدى تناسب التخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة مع مجالات أعمالهم إلى حد كبير، وبخاصة أن غالبية أعمالهم تتمثل في الأعمال المحاسبية والمالية والإدارية المختلفة.مما يسهم في تعزيز فهمهم لموضوع الدراسة، وبما يتناسب مع طبيعة أعمالهم. وهذا يعطي فرصة أكبر للدقة في نتائج الدراسة.

٨. الخبرة العملية داخل الشركة

الجدول (٨)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية داخل الشركة

الخبرة العملية داخل الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٧	١٧,٩
من ٥ – ١٠ سنوات	١٣	٣٣,٣
من ١١ – ١٥ سنة	١٠	٢٥,٦
من ١٦ – ٢٠ سنة	٧	١٧,٩
٢٠ سنة فأكثر	٢	٥,٣
المجموع	٣٩	١٠٠,٠

يبين الجدول (٨) أن ١٧,٩٪ من عينة الدراسة بلغت الخبرة العملية لهم داخل الشركة أقل من ٥ سنوات، و ٣٣,٣٪ من عينة الدراسة تراوحت الخبرة العملية لهم داخل الشركة من ٥ – ١٠ سنوات، و ٢٥,٦٪ من عينة الدراسة تراوحت الخبرة العملية لهم داخل الشركة من ١١– ١٥ سنة، و ١٧,٩٪ تراوحت الخبرة العملية لهم داخل الشركة من ١٦ – ٢٠ سنة، و ٥,٣٪ من عينة الدراسة بلغت الخبرة العملية لهم داخل الشركة بلغت أكثر من ٢٠ سنة.، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة العملية لأفراد فئات العينة، ومن المؤشرات الجيدة في سوق العمل الفلسطيني، ويساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة النسبية، مما يخدم أهداف الدراسة إلى حد كبير، ويساعد على صحة النتائج التي يمكن التوصل إليها وسلامتها.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

تناول التحليل الإحصائي إجابات فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث اُستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات أفراد العينة، مفصلة حسب فقرات كل فرضية من فرضيات الدراسة، من خلال تحويلها إلى بيانات كمية باستخدام مقياس « ليكرت» حيث لُخِّصت وفقاً لتسلسل فقرات الاستبانة، ويمكن تلخيص هذه النتائج في الجداول الآتية:

تحليل فقرات الاستبانة:

في اختبار الفرضيات اُستخدم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، (أو أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠٪) ، وتكون الفقرة سلبية، بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨ – (أو مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠٪) ، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة، إذا كان مستوى المعنوية لها أكبر من ٠,٠٥.

ومن أجل تفسير نتائج الدراسة، ومعرفة درجة التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش اعتمدت النسب الآتية وفقا للمعيار الأتي:

- أقل من ٥٠٪ منخفضة جدا
- من ٥٠ – ٥٩,٩٪ منخفضة
- من ٦٠ – ٦٩,٩٪ متوسطة

- من ٧٠ – ٧٩,٩٪ مرتفعة
- ٨٠٪ فأكثر مرتفعة جدا

◄ **أولاً**– تحليل فقرات المجال الأول: الشركات التي تمتلك بيئة رقابية قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه.

الجدول (٩)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة ودرجة الالتزام لفقرات الفرضية الأولى

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
١	تقوم الشركة بخلق ثقافة الأمانة والأخلاق العالية من خلال وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة الشخصية.	٣,٧٢	٠,٩٩	٧٤,٤٠	١٠,٧٤٣	.٠٠٠٠*	مرتفعة
٢	لمجلس الإدارة إشراف كاف لإدارة الرقابة والبرامج ضد الغش.	٣,٧٢	١,٠٥	٧٤,٤٠	١٠,٢١٧	.٠٠٠٠*	مرتفعة
٣	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة فعالية برامج الحماية ضد الغش.	٣,٧٢	٠,٩٩	٧٤,٤٠	١٠,٧٤٣	.٠٠٠٠*	مرتفعة
٤	تقوم الشركة بنشر دليل السلوك الأخلاقي الخاص بها.	٣,٦٩	١,٠٠	٧٣,٨٠	١٠,٥٢٦	.٠٠٠٠*	مرتفعة
٥	يوجد لدى الشركة معايير توظيف وترقية.	٣,٣١	١,٢٦	٦٦,٢٠	٦,٤٨٣	.٠٠٠٠*	متوسطة
٦	يوجد لدى الشركة خط ساخن لمعالجة الشكاوي المجهولة المستلمة من داخل وخارج الشركة.	٣,٢١	١,٣٠	٦٤,٢٠	٥,٧٨٣	.٠٠٠٠*	متوسطة
٧	يوجد لدى الشركة معلومات عن الأشخاص المؤثرين على الأشخاص المعدين للقوائم المالية.	٣,١٨	٩٩٠.	٦٣,٦	٧,٣٩١	.٠٠٠٠*	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٥١	٨١٠.	٧٠,٢٠	١١,٥٧٩	.٠٠٠٠*	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين الجدول (٩) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المجال الخاص بامتلاك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيئة رقابية قادرة على اكتشاف الغش كانت إيجابية حيث إنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن: «تقوم الشركة بخلق ثقافة الأمانة والأخلاق العالية من خلال وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة

الشخصية» بوزن نسبي ٧٤,٤٠٪ ودرجة التزام مرتفعة، وعلى أن «لمجلس الإدارة إشرافاً كافياً لإدارة الرقابة والبرامج ضد الغش» بوزن نسبي ٧٤,٤٠٪ ودرجة التزام مرتفعة، وعلى أن «تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة فعالية برامج الحماية ضد الغش والرقابة» بوزن نسبي ٠٧٤,٤٪، ودرجة التزام مرتفعة، وعلى أن «تقوم الشركة بنشر دليل السلوك الأخلاقي الخاص بها» بوزن نسبي ٠٧٣,٨٪ ودرجة التزام مرتفعة، وعلى أن «يوجد لدى الشركة معايير توظيف وترقية» بوزن نسبي ٦٦,٢٠٪، ودرجة التزام متوسطة، وعلى أنه «يوجد لدى الشركة خط ساخن لمعالجة الشكاوى المجهولة المستلمة من داخل الشركة وخارجها» بوزن نسبي ٦٤,٢٪ ودرجة التزام متوسطة، وعلى أنه: «يوجد لدى الشركة معلومات عن الأشخاص المؤثرين على الأشخاص المعدين للقوائم المالية» بوزن نسبي ٦٣,٦٠٪ ودرجة التزام متوسطة.

◄ **ثانياً**- تحليل فقرات المجال الثاني: تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتقويم مخاطر الغش:

الجدول (١٠)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة لفقرات المجال الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
٨	يوجد لدى الشركة إجراءات رسمية محددة للقيام بتقويم مخاطر الغش.	٣,٦٤	١,١١	٧٢,٨٠	٩,٢١٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٩	يتم تقدير مخاطر الغش في جميع مستويات الشركة.	٣,٧٤	٠,٩٤	٧٤,٨٠	١١,٦٠٨	*٠,٠٠٠	مرتفعة
١٠	يتضمن تقدير مخاطر الغش اعتبارات عوامل المخاطر الداخلية.	٣,٧٢	٠,٩٢	٧٤,٤٠	١١,٧١٠	*٠,٠٠٠	مرتفعة
١١	يأخذ تقدير مخاطر الغش بعين الاعتبار تجاوز الإدارة للأنظمة الرقابية.	٣,٦٩	٠,٩٢	٧٣,٨٠	١١,٤٦٢	*٠,٠٠٠	مرتفعة
١٢	يتضمن تقدير مخاطر الغش اعتبارات عوامل المخاطر الخارجية.	٣,٦٧	١,٠٦	٧٣,٤٠	٩,٨٢٣	*٠,٠٠٠	مرتفعة
١٣	يتم تجديد تقدير مخاطر الغش بشكل دوري لتتضمن أي تغييرات محتملة في المستقبل.	٣,٥٩	١,٠٤	٧١,٨٠	٩,٥٠٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة
١٤	تقوم إدارة الشركة بتقويم فعالية تصميم تقدير مخاطر الغش وتشغيلها.	٣,٤١	١,١١	٦٨,٢٠	٧,٨٨٣	*٠,٠٠٠	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٦٤	٠,٨٧	٧٢,٨٠	١١,٧٠٢	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين الجدول (١٠) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المجال الخاص بقيام الشركات بتقويم مخاطر الغش إيجابية حيث إنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه: «يوجد لدى الشركة إجراءات رسمية محددة للقيام بتقويم مخاطر الغش» بوزن نسبي ٧٢,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أنه: «يتم تقدير مخاطر الغش في جميع مستويات الشركة» بوزن نسبي ٧٤,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أنه: «يتضمن تقدير مخاطر الغش اعتبارات عوامل المخاطر الداخلية» بوزن نسبي ٧٤,٤٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: «يأخذ تقدير مخاطر الغش بعين الاعتبار تجاوز الإدارة للأنظمة الرقابية» بوزن نسبي ٧٣,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن «يتضمن تقدير مخاطر الغش اعتبارات عوامل المخاطر الخارجية» بوزن نسبي ٧٣,٤٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أنه «يتم تجديد تقدير مخاطر الغش بشكل دوري لتتضمن أي تغييرات محتملة في المستقبل» بوزن نسبي ٧١,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: «تقوم إدارة الشركة بتقويم فعالية تصميم تقدير مخاطر الغش وتشغيلها» بوزن نسبي ٦٨,٢٠٪ وبدرجة التزام متوسطة.

◄ **ثالثاً**- تحليل فقرات المجال الثالث: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها:

الجدول (١١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة لفقرات المجال الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
١٥	يتم تضمين وظيفة التدقيق الداخلي في رقابة أنظمة الرقابة وتقويمها وبرامج الحماية ضد الغش.	٤,٠٣	٠,٧٤	٨٠,٦٠	١٧,٠٢٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة جدا
١٦	نشاط وظيفة التدقيق الداخلي كاف لحجم وعمليات الشركة.	٣,٣٨	١,٢٩	٦٧,٦٠	٦,٧٠٣	*٠,٠٠٠	متوسطة
١٧	النتائج والضعف المحددة خلال الأنشطة الرقابية يتم دمجها في تقويم مخاطر الغش.	٣,٤٦	١,٠٥	٦٩,٢٠	٨,٧١٤	*٠,٠٠٠	متوسطة
١٨	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الأنشطة الرقابية.	٣,٥٩	١,٠٤	٧١,٨٠	٩,٥٠٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
١٩	تقوم الإدارة بتقويم تصميم تشغيل الأنشطة الرقابية وفاعليتها.	٣,٧٩	١,٠٠	٧٥,٨٠	١١,١٥٦	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٢٠	تقوم الإدارة بالتوثيق الكافي لتقويمها ونتائجها المتعلقة بتصميم تشغيل الأنشطة الرقابية وفاعليتها.	٣,٦٢	٠,٩١	٧٢,٤٠	١١,١٢٨	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٢١	أنشطة التقويم والأنشطة الرقابية قد تم تصميمها وتشغيلها بفاعلية.	٣,٤٤	١,٠٧	٦٨,٨٠	٨,٣٧٣	*٠,٠٠٠	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٦١	٠,٨٧	٧٢,٢٠	١١,٥٤٣	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين جدول (١١) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المجال الخاص بقيام الشركات بتصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها إيجابية حيث إنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن «يتم تضمين وظيفة التدقيق الداخلي في رقابة أنظمة الرقابة وبرامج الحماية ضد الغش وتقويمها» بوزن نسبي ٨٠,٦٠ ٪ وبدرجة مرتفعة جدا، وعلى أن «نشاط وظيفة التدقيق الداخلي كاف لحجم الشركة وعملياتها» بوزن نسبي ٦٧,٦٠٪ وبدرجة متوسطة، وعلى أن «النتائج والضعف المحددة خلال الأنشطة الرقابية يتم دمجها في تقويم مخاطر الغش» بوزن نسبي ٦٩,٢٠٪ وبدرجة متوسطة، وعلى أن: «يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الأنشطة الرقابية» بوزن نسبي ٧١,٨٠٪ وبدرجة مرتفعة، وعلى أن: «تقوم الإدارة بتقويم تصميم تشغيل الأنشطة الرقابية وفاعليتها.» بوزن نسبي ٧٥,٨٠٪ وبدرجة مرتفعة، وعلى أن: «تقوم الإدارة بالتوثيق الكافي لتقويمها ونتائجها المتعلقة بتصميم تشغيل الأنشطة الرقابية وفاعليتها.» بوزن نسبي وبدرجة مرتفعة، وعلى أن: «أنشطة التقويم والأنشطة الرقابية قد صُمِّمت وشغِّلت بفاعلية» بوزن نسبي ٦٨,٨٠٪ وبدرجة متوسطة.

◄ **رابعاً**- تحليل فقرات المجال الرابع: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتبادل الاتصال المعلومات حول برامج الحماية من الغش مع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة.

الجدول (١٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة لفقرات المجال الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
٢٢	المعلومات عن الأخلاقيات والتزام الإدارة بالرقابة وبراج الحماية ضد الغش قد تم إيصالها بفاعلية لجميع الموظفين في أنحاء الشركة كافة.	٣,٣٦	١,٠١	٦٧,٢٠	٨,٣٨٠	*٠,٠٠٠	متوسطة
٢٣	يوجد لدى الشركة إجراءات لجمع المعلومات المتعلقة بالرقابة ونشرها وبرامج الحماية من الغش والإجراءات المحاسبية غير الصحيحة لجميع المستويات الإدارية والأطراف الخارجية عند الحاجة.	٣,٤٣	٠,٩٩	٦٨,٦٠	٩,٠١٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٢٤	تقوم إدارة الشركة بتقويم تصميم الاتصال والمعلومات وفاعليته.	٣,٦٩	٠,٨٣	٧٣,٨٠	١٢,٧٠٢	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٢٥	تقوم إدارة الشركة بالتوثيق الكافي لتقويمها واستنتاجها للتصميم وفاعلية التشغيل للاتصال والمعلومات.	٣,٦١	٠,٨٥	٧٢,٢٠	١١,٩١٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٢٦	تعمل إجراءات وأنشطة إيصال المعلومات المتعلقة بتشغيل وتصميم الرقابة وبرامج الحماية ضد الغش بفاعلية.	٣,٥١	١,١٩	٧٠,٢٠	٧,٩٤٤	*٠,٠٠٠	مرتفعة
	الدرجة الكلية	٣,٥٢	٠,٨٢	٧٠,٤٠	١١,٥٠٦	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين الجدول (١٢) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المجال الخاص بالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتبادل الاتصال المعلومات حول برامج الحماية من الغش مع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة كانت إيجابية حيث إنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠٪" بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن: " المعلومات عن الأخلاقيات والتزام الإدارة بالرقابة وبراج الحماية ضد الغش قد أوصلت بفاعلية لجميع الموظفين في أنحاء الشركة كافة " بوزن نسبي ٦٧,٢٠٪ وبدرجة التزام متوسطة، وعلى أنه « يوجد لدى الشركة إجراءات لجمع المعلومات المتعلقة بالرقابة ونشرها وبرامج الحماية من الغش

والإجراءات المحاسبية غير الصحيحة لجميع المستويات الإدارية والأطراف الخارجية عند الحاجة « بوزن نسبي ٦٨,٦٠٪ وبدرجة التزام متوسطة، وعلى أن: « تقوم إدارة الشركة بتقويم تصميم الاتصال والمعلومات وفاعليته.« بوزن نسبي ٧٣,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: « تقوم إدارة الشركة بالتوثيق الكافي لتقويمها واستنتاجها للتصميم وفاعلية التشغيل للاتصال والمعلومات « بوزن نسبي ٧٢,٢٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: « تعمل إجراءات وأنشطة إيصال المعلومات المتعلقة بتشغيل وتصميم الرقابة وبرامج الحماية ضد الغش بفاعلية « بوزن نسبي ٧٠,٢٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة.

◄ **خامساً**- تحليل فقرات المجال الخامس: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش

الجدول (١٣)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة لفقرات المجال الخامس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
٢٧	يوجد لدى الشركة خارطة مناسبة أو خطوط محددة لمخاطر الغش لتصميم أنشطة رقابية تجنبها مخاطر الغش.	٣,٣٨	١,٠٩	٦٧,٦٠	٧,٩٢٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٢٨	يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح تغيير مدير دائرة التدقيق الداخلي.	٢,٩٢	١,٣٥	٥٨,٤٠	٤,٢٨٥	*٠,٠٠٠	منخفضة
٢٩	تقوم الشركة بتصميم أنظمة رقابية وتطبيقها لكشف الوقاية من الغش.(الرقابة الوقائية صممت لوقف الغش قبل حدوثه ورقابة الكشف صممت لكشف الغش عند حدوثه) .	٣,٦٤	١,٣١	٧٢,٨٠	٧,٨٣٧	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٣٠	تمتلك الشركة الأنظمة الرقابية التي تعيق اختلاس أصولها والتي قد تؤدي إلى تشويه مادي في قوائمها المالية.	٣,٦٤	٠,٩٩	٧٢,٨٠	١٠,٣٨٩	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٣١	تأخذ الشركة بعين الاعتبار أمن أنظمة الرقابة (الدخول المحدد للنظام المحاسبي، رقابة تكنولوجيا المعلومات) .	٣,٩٢	١,٠١	٧٨,٤٠	١١,٨٩٠	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٣٢	تقوم الإدارة بتقويم تصميم وفاعلية تشغيل الأنشطة الرقابية للحد من الغش.	٣,٥٩	١,٢١	٧١,٨٠	٨,٢٢٠	*٠,٠٠٠	مرتفعة
٣٣	تقوم الإدارة بالتوثيق الكافي لتقويمها والنتائج المتعلقة بتصميم التشغيل للأنشطة الرقابية وفاعليته للحد من الغش.	٣,٤٦	١,١٧	٦٩,٢٠	٧,٨٢٦	*٠,٠٠٠	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
٣٤	الأنشطة الرقابية للحد من الغش مصممة للعمل بفاعلية.	٣,٣٨	٠,٩٩	٦٧,٦٠	٨,٧٣٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٣٥	تمتلك الشركة الأنظمة الرقابية التي تعنون مخاطر تجاوز الإدارة للأنظمة الرقابية. (تتضمن الرقابية على قيود اليومية والتسويات، التقديرات، العمليات غير العادية).	٣,٦٤	١,٠٤	٧٢,٨٠	٩,٨٦٩	*٠,٠٠٠	مرتفعة
	الدرجة الكلية	٣,٥١	٠,٩٢٣	٧٠,٢٠	١٠,٢٠٦	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين الجدول (١٣) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المجال الخاص بالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش إيجابية، حيث إنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن: «يوجد لدى الشركة خارطة مناسبة أو خطوط محددة لمخاطر الغش لتصميم أنشطة رقابية تجنبها مخاطر الغش» بوزن نسبي ٦٧,٦٠٪ وبدرجة التزام متوسطة، وعلى أن: «يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح تغيير مدير دائرة التدقيق الداخلي» بوزن نسبي ٥٨,٤٠٪ وبدرجة التزام منخفضة، وعلى أن: «تقوم الشركة بتصميم أنظمة رقابية وتطبيقها لكشف الوقاية من الغش» بوزن نسبي ٧٢,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: «تمتلك الشركة الأنظمة الرقابية التي تعوق اختلاس أصولها، والتي قد تؤدي إلى تشويه مادي في قوائمها المالية «بوزن نسبي ٧٢,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أنه «تأخذ الشركة بعين الاعتبار أمن أنظمة الرقابة» بوزن نسبي ٧٨,٤٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: «تقوم الإدارة بالتوثيق الكافي لتقويمها والنتائج المتعلقة بتصميم التشغيل للأنشطة الرقابية وفاعليته للحد من الغش» بوزن نسبي ٧١,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة، وعلى أن: «تقوم الإدارة بالتوثيق الكافي لتقويمها والنتائج المتعلقة بتصميم وفاعلية التشغيل للأنشطة الرقابية للحد من الغش» بوزن نسبي ٦٩,٢٠٪ وبدرجة التزام متوسطة، وعلى أن: «الأنشطة الرقابية للحد من الغش مصممة للعمل بفاعلية.» بوزن نسبي ٦٧,٦٠٪ وبدرجة التزام متوسطة، وعلى أن: «تمتلك الشركة الأنظمة الرقابية التي تعنون مخاطر تجاوز الإدارة للأنظمة الرقابية» بوزن نسبي ٧٢,٨٠٪ وبدرجة التزام مرتفعة.

◄ **سادساً**- تحليل فقرات المجال السادس: المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش.

الجدول (١٤)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة (t) ومستوى الدلالة لفقرات المجال السادس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة التوافر
٣٦	نقص المؤهلات العلمية لموظفي القسم المالي.	٣,٣٨	١,٢٣	٦٧,٦٠	٧,٠٤٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٣٧	نقص الخبرة المهنية لموظفي القسم المالي.	٣,٣٨	١,١١	٦٧,٦٠	٧,٧٥٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٣٨	ضعف اهتمام الإدارة العليا ببرامج الحماية من الغش.	٣,١٣	١,١٣	٦٢,٦٠	٦,٢٤٦	*٠,٠٠٠	متوسطة
٣٩	صعوبة وجود قوانين تلزم بتطبيق ببرامج الحماية من الغش.	٣,١٨	١,٢٣	٦٣,٦٠	٥,٩٧٥	*٠,٠٠٠	متوسطة
٤٠	صعوبة إدراك برامج الحماية من الغش.	٣,٢٦	١,٠٤	٦٥,٢٠	٧,٥١٤	*٠,٠٠٠	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٢٧	٠,٩٦٩	٦٥,٤٠	٨,١٦٠	*٠,٠٠٠	متوسطة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

يبين الجدول (١٤) أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال إيجابية، حيث إن لكل فقرة وجد إن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية التي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المعوقات التي تحول دون الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش هي: «نقص الخبرة المهنية لموظفي القسم المالي» بوزن نسبي ٦٧,٦٠٪ وبدرجة موافقة متوسطة، و «نقص الخبرة المهنية لموظفي القسم المالي» بوزن نسبي ٦٧,٦٠٪ وبدرجة موافقة متوسطة، و «ضعف اهتمام الإدارة العليا ببرامج الحماية من الغش» بوزن نسبي ٦٢,٦٠٪ وبدرجة موافقة متوسطة، و «صعوبة وجود قوانين تلزم تطبيق برامج الحماية من الغش» بوزن نسبي ٦٣,٦٠٪ وبدرجة موافقة متوسطة، و «صعوبة إدراك برامج الحماية من الغش» بوزن نسبي ٦٥,١٢٪ وبدرجة موافقة متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة:

◄ **الفرضية الأولى**- «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وإيجاد بيئة رقابية ملائمة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه».

أُستخدم اختبار One sample T- test للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (١٥) ، والتي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في وجود علاقة بين التزام شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وإيجاد بيئة رقابية قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه، يساوي ٣,٥١ والوزن النسبي يساوي ٧٠,٢٠٪، وبدرجة التزام مرتفعة وقيمة t المحسوبة تساوي ١١,٥٧٩ ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين إيجاد بيئة رقابية ملائمة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه.

الجدول (١٥)

اختبار الفرضية الأولى

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
امتلاك بيئة رقابية قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه	٣,٥١	٧٠,٢٠	١١,٥٧٩	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

◄ **الفرضية الثانية**– «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وإجراء تقويم لمخاطر الغش»:

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (١٦) التي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في التزام شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتقويم مخاطر الغش يساوي ٣,٦٤، والوزن النسبي يساوي ٧٢,٨٠٪، وبدرجة التزام مرتفعة، وقيمة t المحسوبة تساوي ١١,٧٠٢، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وإجراء تقويم لمخاطر الغش».

الجدول (١٦)

اختبار الفرضية الثانية

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
الشركات التي تقوم بتقويم مخاطر الغش قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه	٣,٦٤	٧٢,٨٠	١١,٧٠٢	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

◄ **الفرضية الثالثة**- «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وتصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها».

اُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (١٧) التي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في وجود علاقة بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتصميم أنشطة رقابية يساوي، ٣,٦١ والوزن النسبي يساوي ٧٢,٢٠٪، وبدرجة التزام مرتفعة وقيمة t المحسوبة تساوي ١١,٥٤٣، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين تصميم أنشطة رقابية للحماية من الغش وتطبيقها».

الجدول (١٧)

اختبار الفرضية الثالثة

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
الشركات التي تقوم بتصميم أنشطة رقابية قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه	٣,٦١	٧٢,٢٠	١١,٥٤٣	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

◄ **الفرضيةالرابعة**- «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وتبادل الاتصال للمعلومات حول برامج الحماية من الغش مع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة»:

اُستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (١٨) التي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالاتصال وتبادل المعلومات حول برامج الحماية من الغش يساوي ٣,٥٢، والوزن النسبي يساوي ٧٠,٤٠٪، وبدرجة التزام مرتفعة، وقيمة t المحسوبة تساوي ١١,٥٠٦، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين تبادل الاتصال للمعلومات حول برامج الحماية من الغش مع الأطراف الداخلية والخارجية للشركة».

الجدول (١٨)

اختبار الفرضية الرابعة

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
الشركات التي لديها الاتصال والمعلومات قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه	٣,٥٢	٧٠,٤٠	١١,٥٠٦	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

◄ **الفرضية الخامسة**– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ومراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش»:

أُستخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول (١٩) التي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش يساوي ٣,٥١، والوزن النسبي يساوي ٧٠,٢٠٪ بدرجة التزام عالية، وقيمة t المحسوبة تساوي ١٠,٢٠٦، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية أي؛ أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين مراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش».

الجدول (١٩)

اختبار الفرضية الخامسة

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
الشركات التي تقوم بمراقبة برامج الحماية من الغش قادرة على اكتشاف الغش والإبلاغ عنه	٣,٥١	٧٠,٢٠	١٠,٢٠٦	*٠,٠٠٠	مرتفعة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

◄ **الفرضية السادسة**– «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ومراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش»:

أُستخدم اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول (٢٠) التي تبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة في المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق

برامج الحماية من الغش يساوي ٣,٢٧، والوزن النسبي يساوي ٦٥,٤٠٪ بدرجة موافقة متوسطة، وقيمة t المحسوبة تساوي ٨,١٦٠، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبين مراقبة فاعلية برامج الحماية من الغش».

حيث إنه بالرغم من التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش فهذا لا يعني أنه لا توجد معوقات وصعوبات تحد من الالتزام بالتطبيق، وبالآتي فإنه هناك بعض المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش نذكر منها، نقص المؤهلات العلمية والخبرة المهنية للمديرين الماليين، وصعوبة وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق برامج الحماية من الغش، وصعوبة إدراك برامج الحماية من الغش.

الجدول (٢٠)

اختبار الفرضية السادسة

عنوان المجال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى الدلالة	درجة الالتزام
المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش	٣,٢٧	٦٥,٤٠	٨,١٦٠	٠,٠٠٠*	متوسطة

* دال إحصائيا عند درجة (α=٠,٠٥)

النتائج والتوصيات:

النتائج:

١. أظهرت نتائج الدراسة امتلاك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيئة رقابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول ٣,٥١، والوزن النسبي يساوي ٧٠,٢٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠٪"

٢. كما أظهرت نتائج الدراسة قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتقويم مخاطر الغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٦٤ والوزن النسبي يساوي ٧٢,٨٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪».

٣. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة تقوم بتصميم الأنشطة الرقابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث ٣,٦١، والوزن النسبي يساوي ٧٢,٢٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪».

٤. كما أشارت نتائج الدراسة إلى قيام الشركات المساهمة العامة بتبادل المعلومات والاتصال داخل الشركة وخارجها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع ٣,٥٢، والوزن النسبي يساوي ٧٠,٤٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠٪".

٥. بينت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة لديها أنشطة رقابة برامج الحماية من الغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس ٣,٥١، والوزن النسبي يساوي ٧٠,٢٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠٪".

٦. أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات تحول دون الالتزام بتطبيق برامج الحماية من الغش، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال السادس ٣,٢٧، والوزن النسبي يساوي ٦٥,٤٠٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪».

ويعزو الباحث التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش، إلى أن تلك البرامج أداة حيوية لضمان التزام الشركات بآليات حوكمة الشركات وتطبيقها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، كما تشير تلك النتائج إلى إدراك تلك الشركات بأهمية الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه تلك البرامج في الكشف عن الغش في تقاريرها المالية، وبالآتي ضمان جودتها وشفافيتها، مما ينعكس على ثقة الجمهور في تقاريرها.كما أن تبني تلك البرامج سيسهم في تسهيل عمل كل من المدقق للداخلي والخارجي.وهذه النتائج تتفق مع دراسات كل من (Rezaee, 2004) ، و (Reza-ee, 2005) ، ودراسة (Adams, et al., 2006) ، ودراسة (Bierstaker, et al, 2006) ، ودراسة (2007Chen & Lin) .

التوصيات:

بالرغم من أن نتائج الدراسة كشفت عن أن هناك التزاما بتطبيق برامج الحماية من الغش من قبل الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، **فإنه وبقصد ضمان الاستمرارية ورفع كفاءة وفعالية ذلك الإلتزام نوصي بما يأتي**:

١. حث إدارة بورصة فلسطين بإصدار التعليمات الخاصة بإلزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش لما لذلك من إيجابيات كبيرة.

٢. التأكيد على ضمان كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وفاعليتها لضمان إنجاز الأعمال بدرجة عالية من الدقة والحد، من الغش المالي في القوائم المالية.

٣. ضرورة تضافر الجهود بين بورصة فلسطين، وبين الشركات المساهمة العامة لتذليل المعوقات والمشكلات التي تحد من تطبيق برامج الحماية من الغش.

٤. تنظيم دورات تدريبية لموظفي الدائرة المالية والتدقيق الداخلي على كيفية تطبيق برامج الحماية من الغش.

٥. تشجيع البحث العلمي في مجالات الحد من الغش المحاسبي.

٦. عقد ورش عمل، والاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة، والتدقيق بهدف تفعيل كفاءة تطبيق برامج الحماية من الغش.

٧. على مدققي الحسابات مراعاة مدى تطبيق الشركات لبرامج الحماية من الغش في أثناء عملية التدقيق.

٨. العمل على نشر المعرفة المتعلقة بفوائد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية، وبخاصة لدى المديرين.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٦) . «مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الأول، جامعة دمشق: سوريا.

٢. المومني، منذر والبدور، جمال (٢٠٠٨) . «مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه».

٣. النزلي، محمد جمال عبد القادر (٢٠٠٩) . «ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: الأردن.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Adams, G. Campbell, D. Campbell, M. & Rose, M. (2006) : Fraud Prevention. The CPA Journal on line. www. cpajournal. com.*
2. *Albrecht, S. Albrecht, C. & Albrecht, C. (2004) : Fraud and Corporate Executives: Agency, Stewardship, and Failed Responsibility. Journal of Forensic Accounting V. 5. P. 109–130.*
3. *Albrecht, S. Hill, N. & Albrecht, C. (2006a) : The Ethics Development Model Applied to Declining Ethics in Accounting. Journal of Australian Accounting Review. V. 16 (38) . P. 30 – 40.*
4. *Albrecht, S. Albrecht, C. & Albrecht, C. (2006b) : Fraud Examination, second edition. Mason, OH: Thompson- Southwestern.*
5. *Arens, A. Elder, J. & Beasley, S. (2006) : Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 11th. New Jersey: Prentice Hall.*
6. *Bierstaker, J. Brody, R. Pacini, C. (2006) : Accountants' perceptions regarding fraud detection and prevention methods. Journal of Managerial Auditing Journal. V. 21 (5) . P. 520- 535*
7. *Chen, L. & Lin, W. (2007) : Corporate Governance and Fraud: Evidence from china. Journal of Corporate Ownership and Control. V. 4 (3) . P. 139 – 147.*

8. *Durbin, N. (2007) : Building an Antifraud Framework. Journal of Bank Accounting and Finance. V. 20 (1) . P. 43- 46.*
9. *Efendi, J. Srivastava, A. & Swanson, E. (2007) : Why do corporate managers misstate financial statements? The role of option compensation and other factors. Journal of Financial Economics. V. 85 (3) . P. 667–708.*
10. *Erickson, M. Hanlon, M. & Maydew, E. (2006) : Is There a Link between Executive Equity Incentives and Accounting Fraud? Journal of Accounting Research. 44 (1) . P. 113- 143.*
11. *Guan, L. Kathleen, A. Kaminski, T. Wetzel, S. (2007) : Can Investors Detect Fraud Using Financial Statements: An Exploratory Study. Journal of Advances in Public Interest Accounting. v. 13. P. 17- 34.*
12. *Rezaee, Z. (2004) : Restoring public trust in the accounting profession by developing anti- fraud education, programs, and auditing. Journal of Managerial Auditing. V. 19 (1) . P. 134- 148*
13. *Rezaee, Z. (2005) : Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud. Journal of Critical Perspectives on Accounting. V. 16 (3) . P. 277- 298.*
14. *Skousen, C. Smith, K. Wright, C. (200) : Detecting and predicting financial statement fraud: The effectiveness of the fraud triangle and SAS No. 99. Journal of Advances in Financial Economics. V. 13. P. 53- 81.*
15. *Smith, A. (2005) : Accountability in EDI Systems to Prevent Employee Fraud. Journal of Information Systems Management. V. 22 (2) . P. 30- 38.*
16. *Uzun, H. Szewczykm, S. &Varma, R. (2004) : Board Composition and Corporate Fraud. Journal of Financial Analysts. 60 (3) . P. 33- 43.*